الوثيقة رقم ١٦ للاتحاد البرلماني الدولي (الجمعية الثانية عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي)
تعمم في الدورة الستين للجمعية العامة وفقا لقرارها ٤٧/٥٧
في إطار البند ٥٤ (ج) من القائمة الأولية

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اتخذته الجمعية الثانية عشرة بعد المائة بالإجماع

(مانيلا، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

الكوارث الطبيعية: دور البرلمانات في الوقاية والإصلاح والتعمير وحماية الفئات الضعيفة

إن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الثانية عشرة بعد المائة،

إذ يساورها القلق من أن الزلازل وأمواج تسونامي والسيول والثلوج الكثيفة والرياح العاتية (بما فيها الأعاصير المدارية والزوابع) والفيضانات والانهيارات الأرضية وثوران البراكين وحرائق الغابات والجفاف وغزو الجراد وسائر الكوارث الطبيعية الخطيرة تشكل تهديدات كبرى لجميع الشعوب تتجاوز الحدود الوطنية، وأن فقراء البلدان النامية، وهم الفئة الضعيفة اجتماعيا الأشد عرضة للكوارث، هم في أكثر الأحيان من يعانون أكبر الضرر ويصبحون مشردين داخليا أو لاجئين بعد وقوع كارثة طبيعية، وأن الآثار الثانوية للكوارث الطبيعية، من قبيل نقص الأغذية وتردي الأحوال الصحية، تفرز مشاكل جسيمة ودائمة،

وإذ تدرك أن جميع الكوارث، بما فيها تلك التي يتسبب فيها الإنسان، هي تهديد مباشر للبشر، وأن من الضروري، من منطلق ضمان الأمن البشري، العمل عند وقوعها على أن تتصدى المساعدة بشكل حقيقي لمعاناة من نُكبوا بالكارثة، ورفع قدرة الأفراد والمجتمعات المحلية على أخذ المبادرة،

وإذ تحيط علما بأن أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ من المواطنين الأبرياء في إندونيسيا وسري لانكا والهند وتايلند وماليزيا وميانمار وجزر الملديف وبنغلاديش والصومال وكينيا وتنزانيا وبلدان أخرى لقوا حتفهم في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من جراء الزلزال الشديد

الذي وقع قبالة ساحل سومطره وأمواج تسونامي في المحيط الهندي، وأن عشرات الآلاف من الأشخاص ما زالوا في عداد المفقودين، وأن مئات آآخرين لقوا حتفهم نتيجة للتوابع التي ضربت إندونيسيا بعد ثلاثة شهور،

وإذ تعرب عن تعازيها الصادقة لأولئك الذين فقدوا أقاربهم في كارثة أمواج تسونامي والتوابع، ولشعوب وبرلمانات وحكومات الدول المنكوبة بالكارثة،

وإذ تشيد بالدور الرائد للدول المنكوبة في التصدي للكارثة، وتقدر أيما تقدير التعاون الفوري الذي أبداه المجتمع الدولي في تنفيذ أنشطة الإغاثة استجابة لنداء الأمم المتحدة بتقديم دعم طارئ،

وإذ تقدر كون الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وأجهزة أخرى مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومصرف التنمية الآسيوي، فضلا عن حكومات وكثير جدا من المنظمات الإنسانية الدولية، هبت على الفور لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة لتلبية احتياجات ضحايا كارثة أمواج تسونامي ولتقديم الرعاية الصحية الطارئة والمأوى والغذاء لشعوب البلدان المتضررة، **وإذ تعرب عن تقديرها وشكرها** للأمين العام للأمم المتحدة على تحركه السريع لزيارة البلدان المنكوبة بغية التحري الميداني للدمار والخراب اللذين تسببت فيهما أمواج تسونامي،

وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالعمل من أجل تعزيز الإغاثة والإصلاح والتعمير والوقاية في حالات الطوارئ، في أعقاب كارثة الزلزال وأمواج تسونامي التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهو الإعلان الذي اعتمده قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في اجتماعهم الاستثنائي المعقود في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في جاكرتا على إثر الكارثة، وإلى المناقشات العديدة التي جرت في هذا الشأن على المستوى الدولي،

وإذ تشير إلى القرار الذي اتخذه المؤتمر الثامن بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، المعقود في سانتياغو في ٢٠٠٣، بشأن التعاون الدولي من أجل الوقاية من الكوارث الطبيعية العابرة للحدود الوطنية وآثارها على المناطق المعنية وإدارتهما،

وإذ تدرك أن الخسائر الناجمة عن الزلزال وأمواج تسونامي، اللذين وقعا مؤخرا، قد تفاقمت بسبب عدم توافر نظام للإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المنطقة التي تحف بالمحيط الهندي والنقص الذي تعانيه المنطقة المنكوبة في الوعي بسبل الوقاية من الكوارث وبالعلاقة السببية بين الزلازل الشديدة وأمواج تسونامي،

وإذ تنوه إلى أن الجلسة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي، المعقودة خلال المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث (كوبي، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، شددت على أهمية التقييم الشامل لكافة الدروس المستفادة من كارثة أمواج تسونامي، وعلى مواصلة الحوار والمناقشة على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر،

وإذ تنوه إلى أن تقريرا لليونيسيف قدر أن ما يزيد عن ثلث القتلى من جراء الزلزال وأمواج تسونامي كانوا من الأطفال، **وإذ يساورها بالغ القلق** من أن الأطفال الناجين من الكارثة هم الآن عرضة لأخطار من قبيل الاتجار بالبشر والأمراض المعدية،

وإذ تؤكد على أهمية أنشطة الإغاثة الإنسانية الطارئة التي روج لها، في إطار التصدي لهذه المأساة، كل من اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية وجهات أخرى، من أجل بقاء الأطفال وحمايتهم،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الإسهام المتعدد الأوجه للبرلمانات والبرلمانيين في الإغاثة الإنسانية الطارئة للنساء والأطفال الذين تتسم أحوالهم بالضعف في الظروف التي تعقب الكوارث،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تقديم المساعدة والمشورة النفسية لملايين الضحايا الأبرياء الذين تخلفهم الكوارث البشرية الكبرى لتخليصهم من الصدمات النفسية، **وإذ تقر** بفعالية مختلف أنواع الدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية التعاون والتضامن والشراكة على الصعيد الدولي، فضلا عن حسن الإدارة على كافة المستويات، في تعزيز أنشطة الحد من الكوارث في العالم،

١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يجدد عزمه على الوقاية من الكوارث، كلما أمكن، وعلى تقليل أثر الكوارث الطبيعية الحتمية إلى أدنى مستوى بالاستفادة القصوى من العبر السابقة بغية التأهب للكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تحل بأي مكان في العالم، وتحقيق رغبة البشر المشتركة في منع وقوع خسائر فادحة، خاصة في الأرواح؛

٢ - **تقترح** أن تعمد الدول التي تتعرض بشكل متكرر للكوارث، في جميع أنحاء العالم، إلى مواصلة تعزيز تعاونها فيما يتعلق بجهود الوقاية من الكوارث؛ وتحضها على تقديم وتقاسم الدراية والخبرة والتكنولوجيا، فضلا عن المعلومات، من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر؛ **وتحث** الحكومات المعنية على المضي قدما في بذل جهود ملموسة من أجل إنشاء نظام للإنذار المبكر بأمواج تسونامي في منطقة المحيط الهندي بتنسيق دولي تديره كيانات الأمم

المتحدة، بما فيها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

٣ - **تهيب** بالبرلمانات في جميع الدول أن تحث حكوماتها على تقديم الدعم، بتشارك مع الأمم المتحدة، للمشاريع الفعالة التي تقودها منظمات دولية مثل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من أجل دعم الأطفال والنساء والفقراء وسائر أعضاء المجتمع الذين تتسم أحوالهم بالضعف في الظروف التي تعقب الكوارث؛

٤ - **تقترح** أن تدعو برلمانات الدول المتضررة والمنظمات الدولية المنخرطة في جهود الإغاثة الحكومات إلى تنفيذ خطط لحماية وبقاء الأطفال تشمل '١' اتخاذ تدابير لمحاربة الاتجار بالبشر ولدعم لم شمل الأسر، '٢' إقامة مرافق لحماية الأطفال وتوفير إسكان مؤقت للأسر التي يعيلها أحد الوالدين، '٣' تقديم خدمات لتخفيف حدة الصدمة النفسية، '٤' اتخاذ تدابير لمكافحة الأمراض المعدية، '٥' تقديم دعم غذائي للأطفال؛

٥ - **تهيب** ببرلمانات البلدان المتضررة وجيرانها أن توفر الحماية من الاتجار بالبشر والأمراض المعدية والأضرار الثانوية الأخرى التي تلحق بالأطفال الذين تيتموا أو الذين لم تحدد هويتهم بعد الكارثة، وذلك بنشر المعلومات بوسائل منها توجيه اهتمام المجتمع لهذه المسألة، وتثقيف الحكومة والشرطة، ودعوة حكوماتها الوطنية لاتخاذ تدابير وقائية مؤسسية تتضمن تعزيز النظام القانوني بشكل ملائم وسريع بالإلغاء المؤقت لإجراءات التبني، مثلا؛

٦ - **تحث** الأطراف المعنية على إيلاء عناية خاصة لأهمية السيطرة المحلية على عملية التعمير؛ **وتقترح** بذل جهود على جميع المستويات من أجل تشجيع مشاركة السكان الضعفاء في الأنشطة المتعلقة بالتخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ، مما يجعل التعمير أكثر فعالية ويعزز الديمقراطية محليا؛ **وتحث** كافة المعنيين بجهود التعمير على اتخاذ خطوات بهدف إقامة مجتمعات واقتصادات مستدامة بيئيا وإيكولوجيا؛

٧ - **تحث** الأمم المتحدة وسائر مؤسسات المجتمع الدولي، خاصة البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية، على الوفاء بتعهداتها فيما يخص التمويل والمساعدة لدعم جهود الإصلاح والتعمير الوطنية التي تبذلها البلدان المتضررة؛ **وتشجع** البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، التي تعهدت حكوماتها بتقديم المساعدة، على اتخاذ خطوات حاسمة نحو تنفيذها فورا وعلى سبيل الاستعجال؛

٨ - **تحث بقوة** جميع الأطراف المنخرطة في عملية الإصلاح والتعمير على أن تتحلى بالحزم في مكافحتها لجميع أشكال الفساد، بما فيها جني أرباح بأساليب انتهازية، خلال تخطيط وإدارة جميع البرامج؛

٩ - **تهيب** بالبلدان المتضررة بكارثة أمواج تسونامي أن تتحلى بالمسؤولية وتلزم نفسها بالمساءلة والشفافية وأن تقدم للمجتمع الدولي، بأسرع ما يمكن، بيانا بالخسائر في الأرواح وكافة المعلومات الأخرى ذات الصلة بالخسائر الناجمة، من أجل ضمان تقديم معونة تتناسب مع الحالة الفعلية وتيسير القرارات المتعلقة بتوزيع المساعدة؛ **وتهيب كذلك** بالبلدان المتضررة أن تبذل كل جهد ممكن لضمان أن تستخدم المساعدة بأسرع ما يمكن وبشكل مباشر لفائدة ضحايا كارثة أمواج تسونامي، وأن توظف بإخلاص في إعادة بناء دولها؛

١٠ - **تقر** بالدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في تقديم آخر المعلومات المتعلقة بكارثة أمواج تسونامي، وتشجيع المجتمع العالمي على تقديم المساعدة لضحاياها، ونشر كل المعلومات ذات الصلة الوثيقة بهذه الكارثة؛ **وتحث** وسائط الإعلام على أن تسير على نفس المنوال في جميع حالات الكوارث؛

١١ - **تهيب** بكافة الدول أن تتهيأ لمواجهة مثل هذه الكوارث الطبيعية مستقبلا، وأن تساعد البلدان النامية على الحصول على نظم للإنذار بالكوارث الطبيعية والتزود بخطط للتأهب لها؛ **وتهيب** كذلك بالبلدان المتقدمة علميا أن تتقاسم المعلومات المتعلقة بالكوارث مع بقية العالم ومع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المختصة؛

١٢ - **تهيب** ببرلمانات جميع الدول أن تدعم كافة تدابير الوقاية من الكوارث والمعونة الإنسانية والمساعدة في مجال التعمير على المدى البعيد، التي تنفذها الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها؛ **وتحث** الحكومات على أن تشارك في التنسيق الدولي للمساعدة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، دون المساس بالدعم والمعونة المقدمين على الصعيد الثنائي للدول المتضررة من فرادى البلدان أو المنظمات الدولية؛

١٣ - **تهيب** بالبرلمانات الأعضاء أن تحث حكوماتها على وضع سياسات تشريعية، أو تعزيز الموجود منها، في مجال تشكيل وتدريب ودعم فرق ميدانية محلية لمواجهة الكوارث في جميع المناطق، لا سيما تلك الأكثر تعرضا لها، والعمل من أجل التنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، والتأهب والتخطيط لها والوقاية منها، والتغلب على آثارها وتخفيفها، وإغاثة وإصلاح وتعمير المناطق المنكوبة بالكوارث باستخدام الطرق التالية، من ضمن جملة أمور:

(أ) بناء القدرات من خلال إنشاء نظم للإنذار المبكر ووضع خرائط لمناطق الخطر وتحديد مسالك النجاة وإقامة مراكز للإخلاء وإعداد تدابير للوقاية من الكوارث؛

(ب) وضع آليات للإبلاغ السريع والفعال عن الكوارث، وتقديم معلومات عن إحصاءات منها حجم الخسائر وعدد الأسر المنكوبة وعدد القتلى والمفقودين والمصابين، وتحديد الأولويات بالنسبة للاحتياجات التي ينبغي تلبيتها، والتعامل السليم مع الخسائر والحد منها، وتوزيع إمدادات الإغاثة، مثل المواد الغذائية وغير الغذائية ومعدات الإيواء الطارئ ولوازم الإصلاح، بما فيها المعونة المالية والإسكان والقروض؛

(ج) وضع خطط إصلاح طارئة متوسطة وطويلة الأجل، وإيلاء اهتمام خاص بالنساء والأطفال والمسنين وباقي أفراد المجتمع ممن هم أكثر ضعفا من غيرهم في جميع الجوانب المحيط بالكوارث؛

١٤ - **تهيب** بالبرلمانات الأعضاء أن تنشئ مراكز إقليمية للتدريب واللوجستيات والاستجابة في مجال الكوارث، تقام في مواقع استراتيجية بهدف تنفيذ مهام منها تدريب فرق ميدانية محلية على مواجهة الكوارث، وتقاسم الدراية والخبرة والتكنولوجيا على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى المعلومات المتصلة بالوقاية من الكوارث والتدريب على مواجهتها وإدارتها ووضع معدات الطوارئ بشكل مسبق واستراتيجي لتحقيق سرعة إيصالها واستخدامها من قبل فرق استجابة دولية تتدخل على الفور في المناطق المنكوبة استنادا إلى معلومات يتم جمعها مسبقا عن المناطق الأكثر تعرضا للكوارث، وتنسيق عمل الفرق الميدانية المحلية لمواجهة الكوارث وحشدها وإجراء الاتصال اللازم معها؛ **وتحث كذلك** على التعاون بين تلك المراكز الإقليمية والمنظمات الإنسانية الدولية، مثل منظمات الأمم المتحدة وتلك المنتسبة لها ووكالاتها، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، دون المساس بالدعم والمعونة المقدمين على الصعيد الثنائي للدول المتضررة من فرادى البلدان أو المنظمات الدولية.

١٥ - **تدعو** كافة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار، بما تعيد به تأكيد التزامها بالدعم الثابت لكل المبادرات، لا سيما في ظروف الطوارئ القاسية، والحفاظ على قدسية الحياة وتخفيف معاناة البشر، وإعلاء كرامة كافة الشعوب.